IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين

GOV/2010/10
١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠

توزيع مقيد
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٦(ج) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2010/1)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) و١٨٠٣ (٢٠٠٨) و١٨٣٥ (٢٠٠٨)، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن في جمهوريّة إيران الإسلاميّة (إيران) (الوثيقة GOV/2009/74). وقد أصدر المدير العام تقريرين إضافيين في ٨ و١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ (الوثيقتان GOV/INF/2010/1 وGOV/INF/2010/2، على التوالي).

ألف- الأنشطة الراهنة المتعلقة بالإثراء

ألف-١- ناتانز: محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود

٢- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أبلغت إيران الوكالة بأنها ستعلق كافة الأنشطة المتعلقة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة في إيران. وعلى وجه التحديد، أعلنت إيران أنها ستعلق جميع الأنشطة المضطلع بها في موقع ناتانز، وأنها لن تنتج أي مواد تلقيم تغذي عمليات الإثراء، ولن تستورد أي مفردات تتعلق بالإثراء. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، وسّعت إيران نطاق ذلك التعليق ليشمل تجميع واختبار الطاردات المركزية، والتصنيع المحلي لمكوّنات الطاردات المركزية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، توقفت إيران عن تطبيق التدابير الطوعية الموسّعة المرتبطة بتصنيع مكوّنات الطاردات المركزية وبتجميع الطاردات المركزية واختبارها. وفي تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أبلغت إيران الوكالة أنها قررت، "على أساس طوعي وكتدبير آخر من تدابير بناء الثقة، أن تواصل تعليقها وتوسّعه ليشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة". وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أبلغت إيران الوكالة بأنها قررت استئناف "أنشطة البحث والتطوير بشأن البرنامج السلمي للطاقة النووية التي كان قد تم تعليقها كجزء من تعليق إيران الموسع الطوعي وغير الملزم قانوناً"، والتي تشمل الأنشطة المضطلع بها في محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود القائمتين في ناتانز. واستأنفت إيران اختبارات الإثراء في المحطة التجريبية لإثراء الوقود في شباط/فبراير ٢٠٠٦؛ وبدأ تشغيل محطة إثراء الوقود في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٣- وتنطوي محطة إثراء الوقود على قاعتي سلاسل تعاقبية: هما قاعة الإنتاج ألف وقاعة الإنتاج باء. ووفقا للمعلومات التصميمية التي قدمتها إيران، يعتزم إنشاء ثماني وحدات (الوحدات ألف-٢١ إلى ألف-٢٨) في قاعة الإنتاج ألف، ومن المزمع أن تتكوّن كل وحدة من ١٨ سلسلة تعاقبية. ولم يتم توفير أية معلومات تصميمية بشأن قاعة الإنتاج باء.

٤- وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كانت إيران تلقّم سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي في السلاسل التعاقبية الـ١٧ للوحدة ألف-٢٤، وفي ٦ سلاسل تعاقبية من الوحدة ألف-٢٦، في محطة إثراء الوقود. وفي ذلك التاريخ، كانت سلسلة تعاقبية واحدة من الوحدة ألف-٢٤ وسلسلة تعاقبية واحدة من الوحدة ألف-٢٦ تعملان في ظروف خوائية. وكان قد جرى فصل عدد من الطاردات المركزية المركّبة في السلاسل التعاقبية الإحدى عشرة الباقية من الوحدة ألف-٢٦. وتم تركيب ست عشرة سلسلة تعاقبية في الوحدة ألف-٢٨. ومن السلسلتين التعاقبيتين الباقيتين في الوحدة ألف-٢٨، كانت جميع الطاردات المركزية قد أزيلت من إحداهما، كما كان العمل جارٍ على إزالة الطاردات المركزية من السلسلة الأخرى.[١] وكان التركيب جارٍ في الوحدتين ألف-٢٥ وألف-٢٧. وكافة الطاردات المركزية المركبة حتى تاريخه هي آلات من طراز IR-1، وتتكوّن كل سلسلة تعاقبية من ١٦٤ آلة. ولم يكن قد اضطُّلع بأية أعمال تركيب للطاردات المركزية في قاعة الإنتاج باء.

٥- وبين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نفّذت الوكالة تحققاً من الرصيد المادي في محطة إثراء الوقود، وتحققت من أنه كان قد تم، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تلقيم ٢١١٤٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي في السلاسل التعاقبية منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وتم إنتاج ما مجموعه ١٨٠٨ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء. وقد بلغت نسبة إثراء منتج سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء، كما قاستها الوكالة، ٣,٤٧% من اليورانيوم-٢٣٥. وتواصل الوكالة تقييمها لعملية التحقق من الرصيد المادي وتناقش النتائج مع إيران. وقدّرت إيران أنها، في الفترة الممتدة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنتجت ٢٥٧ كغم إضافي من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء،[٢] ممّا يعني أن الإنتاج الإجمالي من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء قد بلغ ٢٠٦٥

---

١ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كان يجري تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم في ٣٧٧٢ طاردة مركزية من أصل ٨٦١٠ طاردات مركزية مركّبة في محطة إثراء الوقود.

٢ تأكدت الوكالة، عن طريق قراءات المشغّل التي تمت معايرتها على نحو مستقل لخلايا الحمل، من أنه تم بين ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تلقيم ٢٥١٦ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في السلاسل التعاقبية، وتم تفريغ ما مجموعه ١٥٩ كغم من منتَج سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء و٢٠٩٨ كغم من مخلفات سادس فلوريد اليورانيوم ومواده الفائضة في أسطوانات سادس فلوريد اليورانيوم. والفارق البالغ ٢٥٩ كغم بين أرقام المدخلات وأرقام المخرجات يتألف من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي والمستنفد والضعيف الإثراء الناشئ بشكل رئيسي من الكميات المحتجزة في مختلف المصائد الباردة، ولا يتناقض مع المعلومات التصميمية التي قدمتها إيران.

كغم منذ بدء تشغيل محطة إثراء الوقود. وما زالت المواد النووية الموجودة في محطة إثراء الوقود (بما يشمل مواد التلقيم والنواتج والمخلّفات)، وكذلك جميع السلاسل التعاقبية المُرَكَّبة، خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.[٣]

٦- وتشير نتائج العيّنات البيئية المأخوذة من محطة إثراء الوقود، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إلى أنه لم يتم في تلك المحطة تجاوز مستوى الإثراء الأقصى الذي أعلنت عنه إيران في استبيان المعلومات التصميمية (أي أن نسبة الإثراء باليورانيوم-٢٣٥ أقل من ٥,٠%).[٤] ومنذ التقرير الأخير، أجرت الوكالة بنجاح ٤ عمليات تفتيشية مفاجئة في محطة إثراء الوقود، وبذلك بلغ العدد الإجمالي لهذه العمليات التفتيشية ٣٥ عملية منذ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٧- وبين ١٤ و١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أجرت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، وأكّدت نتائج هذه العملية الرصيد المادي كما أعلنته إيران، ضمن حدود معدلات عدم التيقّن من القياس المرتبطة عادة بهذا النوع من المرافق. وبين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، جرى تلقيم ما يناهز مجموعه ١١٣ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي في سلسلة تعاقبية من طراز IR-2m مكوّنة من عشر آلات، وفي سلسلة تعاقبية من طراز IR-4 مكوّنة من عشر آلات، وفي سلسلة تعاقبية من طراز IR-2m مكوّنة من عشرين آلة، وفي طاردات مركزية مفردة من طراز IR-1 وIR-2 وIR-2m وIR-4 في المحطة التجريبية لإثراء الوقود.

٨- وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، استلمت الوكالة رسالة من إيران مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ أشارت فيها إلى "الإعلان الصادر عن فخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية بشأن إنتاج الوقود المطلوب لمفاعل طهران البحثي"، وقدّمت، في هذا الصدد، صيغة منقحة لاستبيان المعلومات التصميمية الخاص بالمحطة التجريبية لإثراء الوقود. وأبلغت إيران الوكالة بأنه "يُتوقَّع في هذه الصيغة المنقَّحة لاستبيان المعلومات التصميمية توفير إنتاج من اليورانيوم المُثرى بنسبة تقلّ عن ٢٠%". وينص استبيان المعلومات التصميمية على "إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠%".[٥]

٩- وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، استلمت الوكالة رسالة منفصلة بعثتها إيران، مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، أبلغت فيها الوكالة بأن مشغّل محطة إثراء الوقود يعتزم نقل سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء المنتج في محطة إثراء الوقود إلى مركز التلقيم في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، وبأن هذه الأنشطة ستنفذ في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠.[٦] وطلبت إيران من الوكالة أن تكون حاضرة في الموقع في ذلك التاريخ.

---

٣ وفقا للممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية الموجودة في المرفق (كبعض النفايات والعينات مثلاً) لتدابير الاحتواء والمراقبة.

٤ أظهرت هذه النتائج وجود جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء (تصل نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ إلى ٤,٤%) ويورانيوم طبيعي ويورانيوم مستنفد (نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ منخفضة إلى ٠,١٩%).

٥ الوثيقة GOV/INF/2010/1.

٦ في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، نقلت إيران حوالي ١٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء إلى المحطة التجريبية لإثراء الوقود.

١٠- وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، بعثت الوكالة برسالة إلى إيران سعت فيها للحصول على إيضاحات بشأن تاريخ بدء عملية إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥ وغيرها من التفاصيل التقنية، وطلبت فيها، على ضوء المادة ٤٥ من اتفاق الضمانات، عدم تلقيم اليورانيوم الضعيف الإثراء في النظام القائم في المحطة التجريبية المذكورة لإثراء المواد بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥ قبل الانتهاء من اتخاذ ما يلزم من إجراءات رقابية إضافية.

١١- وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، عندما وصل مفتشو الوكالة إلى المحطة التجريبية لإثراء الوقود، تم إعلامهم بأن إيران قد بدأت بالفعل تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء في إحدى السلاسل التعاقبية من المحطة التجريبية لإثراء الوقود عشية ذاك اليوم. وتم إعلامهم أيضا بأن من المتوقع أن يبدأ المرفق إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% في غضون أيام قليلة. وكما سبق إعلام المجلس[٧]، ففي الوقت الحاضر، ليس في المحطة التجريبية لإثراء الوقود سوى سلسلة تعاقبية واحدة مركبة قادرة على إثراء سادس فلوريد اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٢٠%.

١٢- وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، قامت إيران، في حضور مفتشي الوكالة، بنقل كمية تناهز ١٩٥٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء من محطة إثراء الوقود إلى مركز التلقيم في المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وقد ختم مفتشو الوكالة الأسطوانة التي تحتوي على المواد المنقولة بتثبيتها بمركز التلقيم. وزوّدت إيران الوكالة بنتائج قياس الطيف الكتلي تشير إلى تحقيق مستويات إثراء تصل إلى ١٩,٨% من اليورانيوم-٢٣٥ في المحطة التجريبية لإثراء الوقود بين ٩ و١١ شباط/فبراير ٢٠١٠.[٨]

١٣- وفيما لا تزال المواد النووية الموجودة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، فضلاً عن منطقة السلاسل التعاقبية ومركزي التلقيم والسحب، خاضعة لاحتواء الوكالة ومراقبتها[٣]، يلزم اتخاذ تدابير إضافية لضمان قدرة الوكالة المستمرة على التحقق من عدم تحريف المواد النووية في المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وفي رسالة إلى إيران مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، التمست الوكالة عقد اجتماع لمناقشة نهج رقابي منقح للمحطة التجريبية لإثراء الوقود.

ألف-٢- مدينة قم: محطة فوردو لإثراء الوقود

١٤- في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبلغت إيران الوكالة بأنها قررت "إنشاء محطة تجريبية جديدة لإثراء الوقود"، وهي محطة فوردو لإثراء الوقود، الواقعة بالقرب من مدينة قم. واجتمعت الوكالة مع إيران في الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقامت خلالها بتنفيذ عملية تحقق من المعلومات التصميمية في محطة فوردو لإثراء الوقود، وعقدت مباحثات مع إيران بشأن التسلسل الزمني لتصميم المحطة المذكورة وتشييدها، وكذلك بشأن حالتها والغرض الأساسي منها. وتحققت الوكالة من أن محطة فوردو لإثراء الوقود تُشيّد لتضم ست عشرة سلسلة تعاقبية، مؤلّفة مما مجموعه حوالي ٣٠٠٠ طاردة مركزية. وذكرت إيران أنها تخطط اليوم لتركيب طاردات مركزية من طراز IR-1 فقط في محطة فوردو، ولكن المرفق قد يُعاد تشكيله لكي يضم

---

٧ الوثيقة GOV/INF/2010/2.

٨ أظهرت نتائج العينات البيئية المأخوذة من المحطة التجريبية لإثراء الوقود منذ إعادة استئناف تجارب عملية الإثراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ وجود جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء (تصل نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ إلى ٤,٤%) ويورانيوم طبيعي ويورانيوم مستنفد (نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ منخفضة إلى ٠,٢٧%).

طاردات مركزية من أنواع أكثر تقدّما إذا ما قرّرت إيران استخدام مثل هذه الطاردات في المستقبل. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، زوّدت إيران الوكالة باستبيان مستوفى للمعلومات التصميمية عن محطة فوردو.

١٥- وفي رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مرسلة رداً على أسئلة الوكالة الواردة في رسالتها المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن توقيت اتخاذ القرار بإنشاء محطة إثراء ثالثة في إيران، إلى جانب محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود، أفادت إيران بأن "الموقع [قرب مدينة قم] كان موضع دراسة باعتباره منطقة عامة لبناء ملاجئ طوارئ للدفاع الخامل ذات استعمالات متنوعة. وبعد ذلك اختير هذا الموقع لبناء محطة لإثراء الوقود في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧". وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بعثت الوكالة برسالة إلى إيران أشارت فيها إلى أن عدداً من الأجوبة التي وفّرتها لم تتصدَّ بشكل تام لطلبات التوضيح التي تقدمت بها الوكالة بشأن محطة فوردو لإثراء الوقود. وفي الرسالة، أشارت الوكالة بشكل خاص إلى طلب الوكالة بأن تؤكد إيران موعد اتخاذ القرار بإنشاء محطة إثراء ثالثة (غير المحطة التجريبية لإثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود) وأعادت التشديد على الحاجة إلى معاينة الشركات التي شاركت في تصميم محطة فوردو وتشييدها بغية تأكيد إفادة إيران بشأن التسلسل الزمني للمرفق وغرضه. وأبلغت الوكالة إيران بأن معلومات مستفيضة وردت إليها من عدد من المصادر بشأن تفاصيل تصميم المرفق، وتتساوق هذه المعلومات مع التصميم كما تحققت منه الوكالة خلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية، وبأن هذه المصادر زعمت أن العمل التصميمي على المرفق بدأ في عام ٢٠٠٦، أي في وقت كانت فيه إيران، وفق اعترافها الخاص، ملزمة بالبند ٣-١ المعدل الذي ينص على وجوب إبلاغ الوكالة بذلك.

١٦- وفي رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طلبت الوكالة من إيران توفير استبيان معلومات تصميمية كامل عن محطة فوردو، وكررت طلبها المقدّم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن معاينة الوثائق التصميمية ذات الصلة والشركات التي شاركت في تصميم محطة الإثراء الثالثة في إيران. ولم تستجب إيران بعد لهذه الطلبات.

١٧- ومنذ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أجرت الوكالة خمس عمليات تحقق من المعلومات التصميمية في محطة فوردو لإثراء الوقود. وأخذت الوكالة عيّنات بيئية خلال ثلاث من هذه العمليات. وكشفت نتائج تحليل العيّنات المأخوذة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من حوضي تخميل قائمين في محطة فوردو عن وجود عدد قليل من جسيمات يورانيوم مستنفد مماثلة لتلك التي عُثر عليها في ناتانز. ووفقاً لما أفادت به إيران، فإن الحوضين نقلا إلى محطة فوردو لإثراء الوقود من موقع ناتانز. ولم تظهر بعد نتائج تحليل العينات البيئية اللاحقة. وقد تحققت الوكالة من أن العمل جارٍ على تشييد المرفق، ولكن أي طاردات مركزية لم تكن قد أدخلت إلى المرفق بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠.

باء- أنشطة إعادة المعالجة

١٨- واصلت الوكالة رصد استخدام وتشييد الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي، وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعّة (اختصاراً: مرفق إنتاج النظائر المشعّة). ونفّذت الوكالة عملية تفتيش وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مفاعل طهران البحثي بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وفي مرفق إنتاج النظائر المشعّة بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وليست هناك مؤشرات تدل

على وجود أنشطة إعادة معالجة جارية في هذين المرفقين. ورغم أن إيران أعلنت أنه لم تكن هناك أنشطة تتعلق بإعادة المعالجة في إيران فإنه ليس بوسع الوكالة أن تؤكد صحة ذلك إلا فيما يتعلق بهذين المرفقين فقط، نظراً لعدم توافر حاليا تدابير بهذا الشأن في إطار البروتوكول الإضافي بالنسبة لإيران.

جيم- المشاريع المتصلة بالماء الثقيل

١٩- في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، قرر مجلس الأمن في الفقرة ٢ من المنطوق أن على إيران تعليق أنشطة معيّنة تشمل "الأعمال المتعلقة بجميع المشاريع المتصلة بالماء الثقيل، بما في ذلك تشييد مفاعل بحثي مهدأ بالماء الثقيل، على أن يخضع ذلك أيضاً للتحقق من قبل الوكالة". وفي القرار ذاته، قرر المجلس أيضاً، في جملة ما قرره، أن على إيران "أن توفّر إيران إمكانية الوصول والتعاون على نحو ما تطلبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي يتسنى لها التحقق من تعليق الأنشطة النووية المبيَّنة في الفقرة ٢ وتسوية جميع القضايا العالقة، على النحو المحدد في تقارير الوكالة".

٢٠- وكما أشير إليه في الوثيقة GOV/2009/74، فخلال عملية تحقق من المعلومات التصميمية استهدفت مرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لاحظت الوكالة وجود عدد كبير من البراميل أفادت إيران بأنها تحتوي على ماء ثقيل. وفي رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، طلبت الوكالة من إيران تأكيد عدد البراميل ومحتوياتها، وتقديم معلومات عن منشأ الماء الثقيل. وفي الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ التي ردّت فيها إيران على الوكالة، أفادت إيران بأن "منشأ الماء الثقيل هو جمهورية إيران الإسلامية".

٢١- وعلى ضوء طلب مجلس الأمن من الوكالة أن تتحقق من تعليق إيران لجملة أمور منها جميع الأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل، وأن تبلغ المجلس عن مدى إثبات إيران لتعليق جميع الأنشطة المذكورة على نحو كامل ومستدام، يلزم للوكالة أن تكون قادرة على التأكد من محتويات البراميل، ومن منشأ الماء الثقيل الذي يزعم أنه محفوظ في البراميل. ولهذه الغاية، ففي رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أبلغت الوكالة إيران بأنها تخطط لأخذ عيّنات من الماء الثقيل لتجري عليها تحليلات مدمّرة، وذلك خلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية المخطط لها في مرفق تحويل اليورانيوم في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اعترضت إيران على أخذ مثل تلك العيّنات، وأفادت بأن أياً من أحكام اتفاق الضمانات لا ينص على أخذ عينات من مواد غير نووية لإجراء تحليلات مدمرة عليها. وخلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية المنفذة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أحصت الوكالة ٧٥٦ برميلاً، سعة الواحد منها ٥٠ لتراً، زعمت إيران أنها تحتوي على ماء ثقيل، وقامت بوزن عدد قليل من البراميل المختارة عشوائياً، ولكن لم يسمح لها بأخذ عينات من الماء الثقيل للتأكد من محتويات البراميل.

٢٢- وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرت الوكالة تحققاً من المعلومات التصميمية في محطة تصنيع الوقود. وأكّدت أن أية معدات معالجة جديدة لم تركّب في المرفق وأن أية مجمّعات أو قضبان أو كريات جديدة لم يتم إنتاجها منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، استلمت الوكالة استبياناً منقحاً للمعلومات التصميمية الخاصة بمحطة تصنيع الوقود، وتضمن الاستبيان معلومات كانت الوكالة قد طلبتها أصلاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن السمات التصميمية لمجمّعة الوقود التي تحققت منها الوكالة في أثناء عملية التفتيش التي نفذتها في أيار/مايو ٢٠٠٩ في محطة تصنيع الوقود.

٢٣- وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40 المقام في أراك. وتحققت الوكالة من أن العمل جارٍ على تشييد المرفق. ولكن، كما أشار إليه المجلس سابقاً، فعلى ضوء رفض إيران السماح للوكالة بمعاينة محطة إنتاج الماء الثقيل في أراك (محطة أراك)، اضطرت الوكالة إلى الاعتماد على الصور الملتقطة بالسواتل لرصد حالة تلك المحطة. واستناداً إلى صور ملتقطة مؤخراً، يبدو أن محطة أراك باتت مجدداً قيد التشغيل. ولكن ينبغي الإحاطة بأن هذه الصور لا يمكنها أن توفّر معلومات سوى بشأن ما كان يحصل في لحظة التقاط الصور. ووفقاً لطلب مجلس الأمن بأن تتحقق الوكالة من تعليق المشاريع المرتبطة بالماء الثقيل في إيران، وبالأخص على ضوء احتواء مرفق تحويل اليورانيوم على ما وصفته إيران بأنه ماء ثقيل إيراني المنشأ، فإن الوكالة تحتاج إلى معاينة محطة إنتاج الماء الثقيل بشكل مباشر.

٢٤- وفي رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، كررت الوكالة طلباتها بأن تتخّذ إيران الترتيبات اللازمة لتتيح للوكالة، في أقرب فرصة ممكنة، معاينة ما يلي: محطة إنتاج الماء الثقيل؛ والماء الثقيل المخزون في مرفق تحويل اليورانيوم بغية أخذ العينات لإجراء تحليلات مدمّرة عليها؛ وأي مكان آخر في إيران يجري فيه تنفيذ مشاريع متصلة بالماء الثقيل.

دال- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

دال-١- تحويل اليورانيوم

٢٥- طبقاً للمعلومات التصميمية التي قدّمتها إيران، ونُقحت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، سيضم مرفق تحويل اليورانيوم في نهاية المطاف خطوط المعالجة التالية:

- إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم من ركازة اليورانيوم لزيادة إثرائه (استكملت العملية وهي في طور التشغيل)؛
- وإنتاج ثاني أكسيد اليورانيوم الطبيعي من ركازة اليورانيوم لاستخدامه في وقود المفاعل IR-40 (من المتوقع استكمال هذه العملية في آذار/مارس ٢٠١٠)؛
- وإنتاج سبائك معدنية من اليورانيوم الطبيعي من رابع فلوريد اليورانيوم لأغراض البحث والتطوير (استكملت العملية ولكن تشغيلها لم يبدأ حتى الآن)؛
- وإنتاج ثاني أكسيد اليورانيوم الضعيف الإثراء (بنسبة إثراء لا تتجاوز ٥% من اليورانيوم-٢٣٥ كحد أقصى) من سادس فلوريد اليورانيوم لاستخدامه في وقود مفاعل الماء الخفيف (المبنى قيد التشييد)؛
- وإنتاج معدن اليورانيوم الضعيف الإثراء (بنسبة إثراء لا تتجاوز ١٩,٧% من اليورانيوم-٢٣٥ كحد أقصى) من سادس فلوريد اليورانيوم لأغراض البحث والتطوير (لم تُركّب أي معدات حتى الآن)؛
- وإنتاج مسحوق رابع فلوريد اليورانيوم المستنفد من سادس فلوريد اليورانيوم لمواصلة عمليات تحويله إلى معدن اليورانيوم (المبنى قيد التشييد)؛

- وإنتاج معدن اليورانيوم المستنفد من رابع فلوريد اليورانيوم لأغراض الخزن والتدريع (لم تبدأ عملية التشييد حتى الآن).

وقدّمت إيران، طيّ رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، صيغة مستوفاة من استبيان المعلومات التصميمية عن مرفق تحويل اليورانيوم، وضمّت تلك الصيغة إشارة إلى أنشطة بحث وتطوير إضافية بشأن تحويل سادس فلوريد اليورانيوم المستنفد إلى ثماني أكسيد ثلاثي اليورانيوم المستنفد.

٢٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، طلبت الوكالة من إيران تقديم معلومات عن الترتيب النسقي لمختبر تحليلي، وعن معداته والجدول الزمني المخطط لتركيبها، وهو مختبر كانت إيران قد قالت إنه سينشأ في موقع تحت الأرض في أحد أماكن التخزين التابعة لمرفق تحويل اليورانيوم. وقدمت إيران، طيّ رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صيغة مستوفاة من استبيان المعلومات التصميمية عن مرفق تحويل اليورانيوم، وهي صيغة ضمّت جملة أمور منها الترتيب النسقي للمختبر. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدّمت الوكالة إلى إيران تعليقات عن استبيان المعلومات التصميمية، مؤكدة من جديد طلبها من إيران ضم المعلومات المتعلقة بمعدات المختبر وبالجدول الزمني المخطط لتركيبها.

٢٧- وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرت الوكالة عملية تفتيش وتحقق من المعلومات التصميمية في مرفق تحويل اليورانيوم. وفي ذلك الوقت، كانت المحطة تحت الصيانة. ولم تنتج أي كميات من سادس فلوريد اليورانيوم منذ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ولكن منذ ذلك التاريخ، تم تصريف خمسة أطنان من اليورانيوم في شكل سادس فلوريد اليورانيوم، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهي كمية كانت قد أنتِجت سابقاً وظلت محتجزة في مرحلة التشغيل. وبذلك تظل الكمية الإجمالية التي أنتِجت من اليورانيوم في شكل سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ هي ٣٧١ طناً (بعضها نُقِل إلى محطة إثراء الوقود وإلى المحطة التجريبية لإثراء الوقود)، وهي كمية ستظل خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة. ويُخزّن حاليا في مرفق تحويل اليورانيوم ٤٢ طنا من اليورانيوم في شكل ركازة اليورانيوم.

دال-٢- المعلومات التصميمية

٢٨- أبلغت إيران الوكالة، في رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، بأنها قرّرت تعليق تنفيذ الصيغة المعدّلة للبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية، التي كانت إيران قد وافقت عليها في عام ٢٠٠٣. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، طلبت الوكالة من إيران إعادة النظر في قرارها.[٩] وكرّرت الوكالة ذلك الطلب في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٩- وتنص الصيغة المعدّلة للبند ٣-١، التي وافقت عليها إيران في عام ٢٠٠٣، على وجوب تقديم معلومات تصميمية إلى الوكالة عن المرافق الجديدة بمجرد اتخاذ قرار بتشييد مرفق جديد أو الإذن بتشييده. وتنص الصيغة المعدّلة للبند ٣-١ كذلك على وجوب تقديم معلومات تصميمية إضافية مع تطور عملية التصميم في وقت مبكر من مراحل تحديد المشروع، ووضع التصميم الأولي، والتشييد، والإدخال في الخدمة.

---

٩ الفقرات ١٢-١٤ من الوثيقة GOV/2007/22.

٣٠- ووفقاً للمادة ٣٩ من اتفاق الضمانات الخاص بإيران[١٠]، لا يمكن للترتيبات الفرعية المُتّفق عليها أن تتغير من جانب واحد؛ كما لا تُوجد آلية في اتفاق الضمانات لتعليق العمل بأي حكم مُتفق عليه في إطار الترتيبات الفرعية. لذلك فإن الصيغة المعدّلة للبند ٣-١، كما وافقت عليها إيران في عام ٢٠٠٣، تظل سارية بالنسبة لإيران.

٣١- وفيما يتعلق بكلّ من مرفق دارخوفين[١١] ومحطة فوردو لإثراء الوقود، لم تبلغ إيران الوكالة في الوقت المناسب بقرارها تشييد المرفقين أو الإذن بتشييدهما، كما تنص على ذلك الصيغة المعدّلة للبند ٣-١، ولم تقدّم سوى معلومات تصميمية محدودة. وتتعارض تصرفات إيران في هذا الصدد مع التزامها، بموجب الترتيبات الفرعية، باتفاق الضمانات المعقود معها، وهو ما يثير القلق إزاء اكتمال البيانات الصادرة عنها.

٣٢- وفي رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مبعوثة إلى إيران وتشير إلى قرار إيران تشييد محطة فوردو لإثراء الوقود، طلبت الوكالة من إيران، جملة أمور من بينها، أن تؤكّد بأنها لم تتخذ أي قرار بتشييد أو الإذن بتشييد أي مرافق نووية أخرى، وأنه لا توجد في الوقت الحالي أي مرافق كهذه في إيران لم يتم الإعلان عنها إلى الوكالة. وفي ردّها المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ذكرت إيران أن "جمهورية إيران الإسلامية ستبلغ الوكالة، كما اعتادت القيام به من قبل، بوجود أي مرفق نووي آخر في إيران عملاً باتفاق الضمانات المعقود مع الوكالة (الوثيقة INFCIRC/214)".

٣٣- وفي رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أشارت الوكالة إلى البلاغ العام الذي قدّمته إيران بخصوص اعتزامها تشييد عشرة مرافق جديدة لإثراء اليورانيوم وإلى البيانات التي أفيد بأن إيران أدلت بها ومفادها أن قراراً أُتخذ بالفعل بشأن مكان خمسة مواقع وبأنه سيجري تشييد خمس محطات أخرى في شتى أنحاء البلد، وسألت الوكالة إيران ما إذا كانت المعلومات الواردة في هذه التقارير صحيحة. وطلبت الوكالة كذلك من إيران، في حالة ما إذا كانت إيران قد اتخذت قراراً بتشييد مرافق جديدة للإثراء، أن تقدّم إلى الوكالة معلومات إضافية عن تصميم هذه المرافق وعن الجدول الزمني لتشييدها. وفي ردّها المؤرخ ١٧ كانون الأول ٢٠٠٩، الذي تحيل فيه إيران إلى رسالتها المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ حيث تذكر فيها أنها علّقت تنفيذ الصيغة المعدّلة للبند ٣-١ وأنها عادت إلى تنفيذ الصيغة الواردة في الترتيبات الفرعية المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٦، قالت إيران إنها "ستقدّم إلى الوكالة المعلومات المطلوبة عند الاقتضاء".

٣٤- وتنص المادة ٤٥ من اتفاق الضمانات المعقود مع إيران على وجوب تزويد الوكالة بمعلومات تصميمية عن أي تعديل له صلة بأغراض الضمانات في وقت مبكر يسمح بتعديل إجراءات الضمانات حسب الاقتضاء. وزيادة نسبة الإثراء القصوى المعلن عنها من ٥% من اليورانيوم-٢٣٥ إلى ما نسبته ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥ هي زيادة من الواضح أن لها صلة بأغراض الضمانات، لذلك كان من الواجب إبلاغ الوكالة بها قبل وقت كافٍ يُتيح للوكالة تعديل إجراءات الضمانات القائمة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود.

---

١٠ تنص المادة ٣٩ من اتفاق الضمانات على جملة أمور من بينها أنه "يجوز أن يُمدد العمل بالترتيبات الفرعية أو أن تُغيّر بالاتفاق بين حكومة إيران والوكالة..."

١١ الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/2009/74.

٣٥- ولم تستأنف إيران بعدُ تنفيذ الصيغة المعدّلة للبند ٣-١. وتبقى الدولة الوحيدة التي لديها أنشطة نووية هامة ولديها اتفاق ضمانات شاملة نافذ ولكن لا تنفذ أحكام الصيغة المعدّلة للبند ٣-١. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن غياب هذه المعلومات المبكرة يقلص من الوقت المتاح للوكالة للتخطيط لترتيبات الضمانات الضرورية، لا سيما بالنسبة للمرافق الجديدة، ويقلص من مستوى الثقة بعدم وجود مرافق نووية أخرى.

دال-٣- مسائل أخرى

٣٦- في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبناء على طلب من إيران، نُزعت الأختام عن ٣١ حاوية في محطة بوشهر للقوى النووية لكي يتسنى إجراء فحص تقني لمجمّعات الوقود المستوردة من الاتحاد الروسي لاستخدامها في محطة بوشهر للقوى النووية. وبعد إتمام الفحص التقني، ستتحقق الوكالة مرة أخرى من مجمّعات الوقود وستضع عليها الأختام من جديد.

٣٧- وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض في طهران، وعلِمت الوكالة في تلك الأثناء أن أنشطة بحث وتطوير للمعالجة الحرارية قد استُهلت في تلك المختبرات لدراسة الإنتاج الكهروكيميائي لمعدن اليورانيوم. وفي رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، طلبت الوكالة من إيران تقديم مزيد من المعلومات فيما يتعلق بهذه الأنشطة.

٣٨- واستناداً إلى الصور الملتقطة بالسواتل، تُقدّر الوكالة أن أنشطة استرجاع اليورانيوم ما زالت مستمرة في منطقة محطة بندر عباس لإنتاج اليورانيوم.

٣٩- ومنذ مطلع عام ٢٠٠٨، طلبت الوكالة من إيران أن تتيح لها معاينة مواقع إضافية تتصل بجملة أمور منها صنع الطاردات المركزية، وأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بإثراء اليورانيوم وتعدين اليورانيوم ومعالجته (الفقرة ١٣ من الوثيقة GOV/2008/15). وفي ظل التطورات الأخيرة بالتحديد التي طرأت في إيران وعلى ضوء البيانات التي أدلت بها فيما يتعلق بالتخطيط لتشييد مرافق نووية جديدة، تطلب الوكالة من إيران إتاحة الفرصة للوكالة لمعاينة هذه المواقع في أقرب وقت ممكن.

هاء- الأبعاد العسكرية المحتملة

٤٠- لكي تؤكّد الوكالة أن جميع المواد النووية في إيران هي في إطار أنشطة سلمية، كما يقتضي ذلك اتفاق الضمانات، تحتاج الوكالة إلى أن تكون واثقة من عدم وجود أبعاد عسكرية محتملة لبرنامج إيران النووي. وقدّمت التقارير السابقة الصادرة عن المدير العام تفاصيل عن القضايا العالقة والإجراءات المطلوبة من إيران[١٢]، بما في ذلك جملة أمور منها، أن تنفّذ إيران البروتوكول الإضافي وتقدّم إلى الوكالة ما يلزم من معلومات وفرص لمعاينة ما يلي: تسوية المسائل المتعلقة بالدراسات المزعومة؛ وتقديم إيضاحات عن الظروف المحيطة بحيازتها للوثيقة المتعلقة بمعدن اليورانيوم؛ وإيضاحات بشأن أنشطة الشراء والبحث والتطوير، التي اضطلعت بها معاهد وشركات ذات علاقة بالمجال العسكري، التي قد تكون مرتبطة بالمجال النووي؛ وتقديم إيضاحات بشأن إنتاج المعدات والمكوّنات النووية بواسطة شركات تنتمي إلى الصناعات الدفاعية.

---

١٢ قُدّم إلى المجلس موجز عن هذه القضايا في القسم هاء من الوثيقة GOV/2008/15، ومؤخراً في الفقرة ٣١ من الوثيقة GOV/2009/74.

٤١- والمعلومات المتاحة للوكالة فيما يتصل بهذه القضايا العالقة هي معلومات مستفيضة تم تجميعها من مصادر متنوعة على مرّ الزمن. وهي أيضا معلومات متسقة وموثوقة بصورة عامة من حيث التفاصيل التقنية والإطار الزمني الذي تمت فيه هذه الأنشطة والأشخاص والمنظمات المعنية. وتثير هذه القضايا إجمالاً القلق إزاء احتمال أن يكون في إيران أنشطة سابقة أو جارية لم يُكشف عنها تتصل بتطوير شحنة متفجرة نووية لصاروخ. وتتمثل هذه الأنشطة المزعومة في عدد من المشاريع والمشاريع الفرعية، وتشمل جوانب مرتبطة بالمجال النووي وبالصواريخ، وهي مشاريع تديرها منظمات مرتبطة بالقطاع العسكري.

٤٢- ومن بين الأنشطة التي حاولت الوكالة مناقشتها مع إيران، ثمة ما يلي: أنشطة تنطوي على مفجّرات عالية الدقة تُطلق في آن واحد؛ ودراسات بشأن مواد شديدة الانفجار وهندسة جسم صاروخي عائد؛ ومشروع لتحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى رابع فلوريد اليورانيوم، والذي يُطلق عليه "مشروع الملح الأخضر"؛ وأنشطة متنوعة تتعلق بالشراء. وطلبت الوكالة على وجه التحديد، جملة أمور منها، توضيح ما يلي: ما إذا كانت إيران قد اضطلعت بأنشطة غير معلنة لإنتاج رابع فلوريد اليورانيوم (الملح الأخضر) وشاركت في ذلك شركة كيميا معدن (Kimia Maadan)؛ وما إذا كانت أنشطة إيران الخاصة بسلك قنطرة التفجير هي لأغراض مدنية فقط أما هي للأغراض العسكرية التقليدية؛ وما إذا كانت إيران قد وضعت نظاماً كروياً للانفجار إلى الداخل، مع احتمال أن يكون قد ساعدها في ذلك خبير أجنبي له معرفة بتكنولوجيا المتفجّرات؛ وما إذا كانت التصاميم الهندسية ودراسات النمذجة الحاسوبية الجارية بهدف إنتاج تصميم جديد لحجرة شحنة متفجّرة لصاروخ هي تصاميم ودراسات تتعلق بشحنة متفجّرة نووية؛ وما هي العلاقة بين مختلف المحاولات التي قام بها مسؤولون إيرانيون كبار لهم صلات بمنظمات عسكرية في إيران للحصول على تكنولوجيات ومعدات ذات صلة بالمجال النووي.

٤٣- وتود الوكالة أيضاً أن تُناقش مع إيران ما يلي: المشروع والهيكل التنظيمي للأنشطة المزعومة المتعلقة بالمتفجّرات النووية؛ وترتيبات الأمان المتصلة بالمجال النووي فيما يتعلق بعدد من المشاريع المزعومة؛ والتفاصيل المتعلقة بصنع مكوّنات خاصة بنظم البدء الشديدة الانفجار؛ والتجارب المتعلقة بتوليد أشعة نيوترونية والكشف عنها. ومن الضروري تناول هذه القضايا لتوضيح ما يساور الوكالة من قلق إزاء هذه الأنشطة والأنشطة السابقة الذكر، التي يبدو أنها تواصلت إلى ما بعد عام ٢٠٠٤.

٤٤- ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وإيران ترفض أن تناقش القضايا المشار إليها أعلاه مع الوكالة أو أن تقدّم أي معلومات أو فرص إضافية لإجراء معاينة (للمواقع و/أو الأشخاص) من أجل الرد على أوجه القلق هذه، مؤكّدة أن الادعاءات المتعلقة بإمكانية وجود أبعاد عسكرية لبرنامجها النووي هي ادعاءات لا تستند إلى أي أساس وأن المعلومات التي تشير إليها الوكالة تستند إلى معلومات مزوّرة.

٤٥- ومع مرور الوقت واحتمال تدهور توافر المعلومات، من الضروري أن تعمل إيران مع الوكالة على تسوية هذه القضايا، وأن يُسمح للوكالة بزيارة جميع المواقع ذات الصلة، ومعاينة جميع المعدات والوثائق ذات الصلة، وأن يؤذن لها باستجواب الأشخاص المعنيين، دون مزيد من التأخير. ومن شأن مشاركة إيران على نحو موضوعي أن تُمكّن الوكالة من إحراز تقدّم في عملها. وبفضل تعاون إيران الفعال، أحرز تقدم في الماضي في بعض المجالات الأخرى التي أثارت بعض التساؤلات، وينبغي أن يكون ذلك ممكنا أيضا بالنسبة للتساؤلات التي تثيرها الأبعاد العسكرية.

واو- موجز

٤٦- بينما تواصل الوكالة التحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في إيران، لم تقدّم إيران التعاون اللازم الذي يسمح للوكالة بأن تؤكّد أن جميع المواد النووية في إيران هي في إطار أنشطة سلمية.

٤٧- ولا تنفّذ إيران الشروط الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الإضافي، وهي شروط أساسية لبناء الثقة في الغرض السلمي الخالص لبرنامجها النووي ولتسوية المسائل العالقة؛ وعلى إيران، بصفة خاصة، أن تتعاون لتوضيح القضايا العالقة التي تثير القلق حول احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامج إيران النووي، وأن تنفذ الصيغة المعدّلة للبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية، الذي يتناول التبكير بتقديم المعلومات التصميمية.

٤٨- وخلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، واصلت إيران تشغيل المحطة التجريبية لإثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود في ناتانز وتشييد محطة إثراء جديدة في فوردو. وأعلنت إيران أيضا اعتزامها تشييد عشر محطات إثراء جديدة. وبدأت إيران مؤخراً تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء المنتج في محطة إثراء الوقود، وذلك في سلسلة تعاقبية واحدة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، بهدف إثرائه بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥. ولم تكن فترة الإخطار التي قدمتها إيران فيما يتعلق بالتغييرات ذات الصلة التي أجريت في المحطة التجريبية لإثراء الوقود كافية لكي يتسنى للوكالة أن تعدّل إجراءات الضمانات القائمة قبل أن تبدأ إيران تلقيم المواد في المحطة التجريبية المذكورة. وتواصل الوكالة أنشطتها المتعلقة بالتحقق في محطة فوردو لإثراء الوقود والرامية إلى فهم الغرض الأصلي للمرفق والتسلسل الزمني لتصميمه وتشييده. ولا تتيح إيران فرصة للاطلاع على معلومات مثل وثائق التصميم الأصلي لمحطة فوردو أو فرصة لمعاينة الشركات المشاركة في تصميم المحطة وتشييدها.

٤٩- وخلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، واصلت إيران كذلك تشييد المفاعل IR-40 وما يتصل بذلك من أنشطة الماء الثقيل. ولم يُسمح للوكالة أيضاً بأخذ عينات من الماء الثقيل المخزّن في مرفق تحويل اليورانيوم، ولم يُسمح لها بمعاينة محطة إنتاج الماء الثقيل.

٥٠- ويطلب المدير العام من إيران أن تتخذ خطوات نحو تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود معها وتنفيذ التزاماتها الأخرى تنفيذاً تاماً، بما في ذلك تنفيذ بروتوكولها الإضافي.

٥١- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع، حسب الاقتضاء.